فقدر الجملة منصوبة فبقي له المبتداء بلا خبر فقدره أنا اذا ابو بكر أنه
حكى لان اللفظ الذي يفتح به قوله **خاتمة** وأذ قد نجز بنا القول الي ذكر
الحذف فلنوجه القول اليه فأنه من المهمات فنقول ذكر شروطه وهي ثمانية
احدها وجود دليل حالي كقولك لمن رفع سوطا زيدا بأضارا أضرب
ومنه قالوا سلاما أي سلمنا سلاما او مقالي كقولك لمن قال من أضرب
زيدا ومنه وأذ قيل لهم ماذا انزل ربكم قالوا خيرا وأنما يحتاج الي
ذلك أذا كان المحذوف الجملة باسرها كما مثلنا او أحد ركنيها نحو قال
سلام قوم منكرون اي سلام عليكم أنتم قوم منكرون فحذف خبر الاول
ومبتداء الثانية او لفظ يفيد معنى فيها هي مبنية عليه نحو تالله
تفتؤا اي لا تفتؤ واما اذا كان المحذوف فضلة فلا يشترط الحذف وجدان
الدليل ولكن يشترط ان لا يكون في حذفه ضرر معنوي كما في قولك ما ضربت
الا زيدا او صناعي كما في قولك زيدا ضربته وقولك ضربني وضربته زيد
وسيأتي شرحه والاشتراط الدليل فيما تقدم امتنع حذف الموصوف
في نحو رايت رجلا أبيض بخلاف رايت رجلا كاتبا وحذف المضاف
في نحو جاء في غلام زيد بخلاف في نحو جاء ربك وحذف العايد في نحو جاء
الذي هو في الدار بخلاف في لنتزعن من كل شيعة أيهم أشد وحذف الجار
في نحو رغبت في ان تفعل او عن ان تفعل بخلاف في عجبت من ان تفعل وأما
ترغبون أن تنكحوهن فأنما حذف الجار فيها لقرينة وأنما اختلف العلماء
في المقدر من الحرفين في الآية لاختلافهم في سبب نزولها فالخلاف في الحقيقة
في القرينة وكان مردود اقول ابي الفتح أنه يجوز جلست زيدا بتقدير مضاف
اي جلوس زيد لاحتمال أن المقدر كالملفوظ به وقول جماعة ان بني تميم لا يثبتون

خبر لا التبرئة وأنما ذلك عند وجود الدليل واما قولا أحد اغير من الله وقولك
مبتدءا من غير قرينة لا رجل بفعل كذا فأثبات الخبر فيه اجماع وقول الاكثرين
ان الخبر بعد لولا واجب الحذف وانما ذلك أذا كان كونا مطلقا نحو لولا زيد
لكان كذا تريد لولا زيد موجود لكان ونحوه فأما الا كون الخاصة التي لا دليل
عليها لو حذفت فوجبة الذكر نحو لولا زيد سالمنا ما اسلم وقوله عليه السلام
لولا قومك حديثوا عهد بالاسلام لاسست البيت على قواعد ابراهيم وقال
الجمهور لا يجوز لا تدن من الأسد بالجزم لأن الشرط المقدر ان قدر
مثبتا اي فأن تدن لم يناسب فعل النهي الذي جعل دليلا عليه وان قدر
منفيا اي فأن لا تدن فسد المعنى فجلا فان لا تدن من الأسد تسلم فان
الشرط المقدر منفي وذلك صحيح في المعنى والصناعة ولذلك ان تجب عني
الجمهور بأن الخبر أذا كان محذوفا وجب ان يجعل نفس الخبر عند
الجميع في باب لولا وعند غيرهم في باب لا فيقال لولا قام زيد ولا قيام اي موجود
ولا يقال لولا زيد ولا لا رجل ويراد قائم لئلا يلزم الحذف المذكور واما لولا
قومك حديثوا عهد فلعل ما يروي بالمعنى وعن الكسائي في اجازة الجزم
ثالثة بقدر الشرط مثبتا مدلولا عليه بالمعنى لا باللفظ ترجيحي للقرينة المعنوية
على القرينة اللفظية وهذا وجه حسن أذا كان المعنى مفهوما **تنبيهان**
احدهما ان دليل الحذف نوعان احدهما غير صناعي وينقسم الى حالي و
مقالي كما تقدم والثاني صناعي وهذا يختص بمعرفة النحوي لانه انما عرف
من جهة الصناعة وذلك قولهم في لأقسم بيوم القيمة ان التقدير لا نا
أقسم وذلك لان الفعل الحالي لا يقسم عليه في قول البصريين وفي قت
وأصله عينه أذا التقدير وأنا اصك لان واو الحال لا تدخل على المضارع

Copyright © King Saud University

Created with PDFsharp 1.2.1269-g (www.pdfsharp.com)